

هل تأثرت العشوائيات أكثر من الأبنية المرخصة بالزلازل؟ نجم لـ«الوطن»: ليس بالضرورة أن تكون العشوائيات هي الأشد تأثراً بالزلازل عبود لـ«الوطن»: الرخصة لا تعطي المبنى حصانته والأبنية تقاوم الزلازل حسب حسن تنفيذها

نوار هيفا



بعد فاجعة الزلازل والوجو العام الذي فرضته، كان لسكان العشوائيات الحصة الأكبر من القلق والتساؤلات حول مصير أبنيتهم فيما لو وقع المخوف. «الوطن» لاحت الموضوع وحاولت الحصول على أكبر كم ممكن من التفاصيل، وفي البحث عن تفاصيل العشوائيات في سورية وخريطة توزيعها في المحافظات، أكدت هيئة التخطيط الإقليمي التابعة لوزارة الأشغال العامة والإسكان أن الخريطة الموجودة لديهم قديمة، وحالياً يتم العمل على تحديث البيانات الخاصة بها وخاصة بعد الكارثة التي حصلت والحاجة الملحة لفر المسكن المتضررة سواء بالهدم أو التصعيد.

الأستاذ في كلية الهندسة المدنية عبد المنير نجم أكد أنه في حال كانت أعمدة المنازل والجسور الخاصة به جميعها سليمة من أي تشقق فلا يشكل هذا النوع من التصعيد أي خطورة على قاطني البناء ويقتصر فقط على إصلاح طفيف لحجر البناء في حال كان فيه تشققات.

وأوضح نجم في تصريح خاص لـ«الوطن» أن خطوط التصعيد يمكن تقييدها من خلال وجود كسور في أعمدة المنازل أو تشققات ذات عمق شديد، هنا يجب الإخلاء فوراً، مبيّناً أنه لا يمكن إصلاح هذا النوع من التصيدات.

وبين نجم أنه يتم تصنيف التصيدات بثلاثة أنواع: أبنية آيلة للسقوط تهدم نهائياً، أبنية يمكن تدعيمها، وأبنية ذات

تشققات بسيطة. وذكر نجم أن هناك أبنية بطوابق كثيرة ومرتفعة ولا تتعرض أبداً للتهدم أو حتى التشقق رغم سقوط جميع الأبنية المحيطة بها ورغم أنها تتمتع بقوام التربة ذاتها القائم عليها البناء، وهو ما تمت رؤيته في بعض المناطق التي تعرضت للزلازل الأخرى في سورية وتركيا، وذلك يعود لطبيعة التنفيذ والتصميم، إضافة لجودة مواد البناء الداخلة في إنجازها.

وأرجع نجم قوام الأبنية وقدرتها على تجاوز مراحل التهدم في الزلازل قدر الإمكان لثلاثة عوامل وهي التربة الجيدة الصالحة

لقيام بناء سكني عليها، ومواصفات البيوتن «مواصفات المواد الداخلة في البناء»، والأهم هو تنفيذ هذا البناء وما بعد التنفيذ. واعتماد تقويم ميكانيك التربة من قبل لجان مختصة، فضلاً عن مراقبة عملية التنفيذ عبر فحص الخلطات البيوتنوية ومدى صلاحيتها ومطابقتها للمواصفات، وتنفذ حديد التسليح وتنفذ آلية عملية البناء ونوعية مواد البناء.

وعن مدى خطورة المناطق العشوائية، أكد نجم أنه ليس من الضرورة أن تكون شدة نجم على الضرورة تطبيق الاشتراكات خطراً بالزلازل، لأن الأمر متعلق بالتربة

التي أقيمت عليها هذه المباني بين صخرية أو رملية أو ذات قيعان مائية، إضافة لحجم الزلازل وقوته، ومتانة المباني نفسها، ولا داعي للقلق في حال تم تنفيذ عمليات البناء بما يتطابق جميع مواصفات السلامة والشروط العلمية والإشراف الزلزالية خاصة بعد الطابق في المناطق العشوائية.

من جهته الدكتور المهندس أحمد عبود نفى إمكانية أن التربة هي العامل الحاسم المتعلق بمقاومة المنازل للزلازل، مبيّناً أنها عامل بين عدة عوامل أخرى مرتبطة بهذا الجانب أياً كان نوع هذه التربة، علماً أن لكل نوع من أنواع الترب ميزة خاصة بالبناء بما يقاوم الزلازل.

وأضاف عبود في تصريح خاص لـ«الوطن»: درجة مقاومة البناء للزلازل متوقفة على طبيعته وطريقة بناؤه، ومدى حسن تنفيذه، بغض النظر إذا كان مرخصاً أو غير مرخص، فالرخصة لا تعطي المبنى حصانته.

وأوضح عبود أن المساكن العشوائية أغلبها شديد من دون إشراف، لكن هذا لا يعني تشمل جميع المباني العشوائية دائرة المخاطر من الزلازل، نافية وجود حل كامل وعمام لجميع العشوائيات، فكل مبنى خصوصيته وعلى اللجان الفنية اليوم وبغض النظر عن التمييز بين العشوائيات أو المباني المرخصة، أن تقوم بدراسة تحقيقية في سلامة المباني - ومنها العشوائية - قانونياً وفي حال واقت شروط السلامة، يتم ترخيصها مع الغرامة المالية وتحويله لمبنى مرخص قانونياً.

الزلازل تسبب بنفوق ١٥ بالمئة من دجاج التربية وخفض إنتاج البيض ٣٠ بالمئة مدير مؤسسة الدواجن لـ«الوطن»: عزوف يومي للمربين عن تربية الدجاج ونطالب بإجراءات أكثر مرونة

جنار العلي



كشف مدير المؤسسة العامة للدواجن سامي أبو دان أن تأثير الزلازل على قطاع الدواجن لم يكن كبيراً جداً كما روج له من ناحية النفوق، حيث أدى الزلازل إلى نفوق حوالي ١٥-١٠ بالمئة من الدجاج المخصص للتربية، وذلك نتيجة للجمعات التي أتت إلى احتفالات، ولكن كان الأثر واضحاً على الدجاج البيضاء، حيث انخفضت نسب الإنتاج حوالي ٢٠-٣٠ بالمئة، واستمر ذلك حتى اليوم الخامس من الزلازل، ثم عادت الأمور إلى وضعها الطبيعي.

وفي سياق متصل، حول الارتفاعات الكبيرة في أسعار الفروج وأجزائه في الأسواق، أوضح أبو دان أن الأسباب لم تختلف عن السابق حيث يعاني المربيون سواء بالقطاع العام أم الخاص من ارتفاع في أسعار الأعلاف، فقد وصل سعر الطن الواحد من الصويا إلى ٩ ملايين ليرة، بينما لا يتجاوز سعره في دول الجوار كلباناً مثلاً نصف سعره محلياً، إضافة إلى أن البيض والفروج الذي يسوق اليوم كان يربى في أكثر الأيام انخفاضاً بدرجات الحرارة هذا العام، باعتبار أن دورة تربية الدجاج هي ٤٠ يوماً، ما شكل نفوقاً أكبر على المؤسسة والمربين من ناحية تأمين التكلفة اللازمة في ظل شدة

باعتبار أن المربي يبحث عن منفقته المادية والحاصلة مؤخرًا في تربية الدجاج والتي تؤدي إلى نقص العرض وازدياد الطلب وبالتالي ارتفاع الأسعار، حيث يوجد إجماع يومي من قبل المربين وهذا الأمر مستمر، وتابع: «ويضاف إلى الأسباب السابقة القلة تكون تكاليف الإنتاج المترتبة عليه تفوق الأرباح والقوة الشرائية في السوق»، كاشفاً أن نسبة المربين الذي يعملون اليوم على الأرض لا تتجاوز الـ ٢٠ بالمئة من مجمل المربين الذين كانوا يعملون قبل الأزمة، ويعد ذلك مؤشراً سلباً بالنسبة لهذا القطاع، مطالباً باتخاذ إجراءات حكومية أكثر مرونة من ناحية تأمين الأعلاف والاشتقاقات المطلوبة بأسعار مناسبة، بحسب ما طالب أبو دان، وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية

المستهلك قد عقدت يوم أمس اجتماعاً مع مربي الدواجن للوقوف على مشاكلهم والاستماع إلى مطالبهم، وحول ما دار في هذا الاجتماع، بين عضو لجنة مربي الدواجن في دمشق حكمت حداد في تصريح لـ«الوطن» أن الوزارة تحاول تأمين الفروج بكميات كافية في الأسواق وبأسعار معتدلة، ولكن بين المربيين خلال الاجتماع أن المشكلة تتمثل في أسعار الأعلاف وتأمين المشتقات النفطية، مبيّناً أن من يتحكم بالأسواق الطل والأعلاف أكثر من أي عامل آخر، حيث أن دخل المستهلك لا يتناسب مع الأسعار الحالية.

وتوقع حداد أن يزداد الطلب على الفروج في شهر رمضان، مستبعداً أن تنخفض الأسعار في أول أيامه وأخرها نتيجة ارتفاع الطلب أمام العرض، ولكن من الممكن أن تنخفض فعلاً في النصف من ارتفاع في الإنتاج حيث يوجد هناك إقبال كبير حالياً على شراء الصيमान قبل شهر رمضان نتيجة ارتفاع درجات الحرارة وبالتالي انخفاض تكاليف تأمين المشتقات النفطية. واعتبر حداد أن الأسعار الجديدة التي حددتها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وهي ١٦٥٠٠ ليرة لكل طرد الفروج الواحد تعد مرضية للمربين ومناسبة لتكاليفهم أكثر من السابق.

مشروع جديد لصناعة الأدوية البيطرية

نقيب الأطباء البيطريين لـ«الوطن»: إنتاج الأدوية يغطي ٧٠ بالمئة من الحاجة ونطالب بإعفاء مواد التصنيع من الرسوم الجمركية

الوطن



منحت هيئة الاستثمار السورية إجازة استثمار جديدة لمشروع صناعة الأدوية البيطرية المعدة للحقن (فيال) في المدينة الصناعية بعدد كلفة تقديرية بلغت ٧,٤ ملايين ليرة، وبطاقة إنتاجية تصل إلى ٢,١ مليون قطعة فيال معدة للحقن سنوياً. واعتبرت الهيئة أن أهمية هذا المشروع تكمن في توفير اللقاحات الخاصة بالأمراض الحيوانية من أجل الوقاية من الأمراض والأوبئة التي تصيب هذه الثروة وتخفض انتقالها إلى الإنسان.

وفي هذا الصدد، اعتبر نقيب الأطباء البيطريين في سورية الدكتور إياد سويدان في تصريح لـ«الوطن»، أن هذا المشروع يسهم حتماً في توفير الأدوية البيطرية، ولكن حيداً لو يتم افتتاح معامل لإنتاج اللقاحات النوعية من خلال الاستفادة من قانون الاستثمار الجديد، وخاصة أنه لا يوجد سوى معمل واحد لتصنيع أنواع قليلة جداً من اللقاحات.

وفي سياق متصل، أشار سويدان إلى أن عدد معامل الأدوية البيطرية المتخصصة في سورية يصل إلى ٨٣ معملاً، يعمل منها ٥٧ معملاً فقط، لافتاً إلى أن بقية المعامل إما توقفت بسبب الأزمة أو لعدم وجود جدوى اقتصادية نتيجة الأوضاع الحالية، كاشفاً أن إنتاج الأدوية يغطي حوالي ٧٠ بالمئة من الحاجة المحلية، فيما

كان قبل الأزمة يزيد على حاجة السوق المحلية بل يخصص قسم منه للتصدير، معيداً انخفاض النسبة إلى صعوبة تأمين القطع الأجنبي لاستيراد المواد الأولية، ومن جانب آخر، أعاد نقيب الأطباء البيطريين ارتفاع أسعار الأدوية البيطرية إلى ارتفاع سعر الصرف لاستيراد المواد

الأولية من جهة وارتفاع تكاليف أجور النقل والشحن والضرائب والرسوم الجمركية من جهة أخرى، موضحاً أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك هي من تحدد الأسعار بشكل دوري وذلك بعد أن كانت الأسعار من مسؤولية وزارة الزراعة، معتبراً أن الأسعار المحددة غير

تتمنى افتتاح معامل لإنتاج اللقاحات النوعية.. والثروة الحيوانية تراجعت بنسبة ٤٠ بالمئة عما كانت قبل الأزمة

مدروسة بشكل دقيق، مضيفاً: «لذا تم تزويد وزارة الزراعة بألية تسعير صادرة عن خبراء في الأدوية بالنقابة، وبناء على ذلك تم رفع هذه الألية إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ونحن بانتظار الموافقة عليها واتخاذ قرار باعتبارها لتكون منصفة لتكاليف الإنتاج».

الجمارك تركز على كبار المهربين والحلقات المتفرعة عنه

١٢ مليار ليرة غرامات قضايا التهريب في أسبوع

عبد الهادي شباط



أوضح الأمر العام للضابطات الجمركية العميد سلطان تيناوي أنه تم وضع كل الإمكانيات المتاحة لدى الجمارك في خدمة عمليات الإغاثة وترفيق المساعدات للمناطق المتضررة، كما تم وضع عناصر الضابطات الجمركية في المحافظات المتضررة تحت تصرف المحافظ والمشاركة في الأعمال وخطط التحرك والاستجابة لتداعيات الكارثة. وفي محفل الجمركي بين الأمر العام أن قيم غرامات القضايا الجمركية التي نظمتها الضابطات خلال الأسبوع الماضي تجاوزت ١٢ مليار ليرة تم تحصيل نحو نصفها في حين يتم معالجة باقي القضايا التي تتوزع على العديد من السلع المهربة وخاصة ألواح الطاقة الشمسية وبقية مكونات منظومات الطاقة التي تدخل بطرق غير قانونية، ومثال على ذلك السيارة التي تم ضبطها في تحت المتحقق الجنوبي وكانت قائمة من ريف دمشق محملة بألواح الطاقة وأجهزة الشحن وغيرها، في حين تم ضبط حالة نقل كميات كبيرة من الأموال بطرق مخالفة، وهذا على التوازي مع التعامل مع العديد من شاحنات نقل المحروقات وسحب عينات من محطات وقود لاخترابها.

وبين أن الكثير من المهام والإجراءات يتم من محطات وقود لاخترابها. وتنفيذ المهام الجمركية وترميم الأماكن المشاغرة وتغطية النقاط الجمركية الجديدة وخاصة مع توسيع العمل الجمركي وعودة الكثير من المساحات

إلا في حال الحصول على معلومات مؤكدة باشتغال هذه المستودعات على مهربات وبالتنسيق مع غرف التجارة والصناعة وفق مذكرة التفاهم الحاصلة مع الجمارك في هذا الخصوص. وعن توزيع المغازر على الطرقات العامة، بين العميد أنه تم معالجة هذا الموضوع وتوزيعه عبر جداول التفتحات الدورية بما يضمن سلامة العمل وتنفيذ المهام واتساع خبرة العاملين في هذه المغازر بالتعامل مع مختلف القضايا الجمركية.